

## الفروق النحوية

## بين (كَمْ) الاستفهامية و(كَمْ) الخبرية

م.د. محمود عراك القرشي

جامعة واسط/كلية التربية

تمهيد:-

أجمع النحاة على أن لـ (كَمْ) موضعين، استفهامية، وخبرية، وهي بنوعيهما كناية عن عددٍ مبهمٍ، تقع على القليل منه، والكثير، والوسط؛ لهذا أتى بها عدد من النحاة عُقِبَ أبواب العدد، ولكونها مبهمَةٌ فلا بدَّ لها من تمييز، وذكُر: أنَّها في كلتا حالتَيْها أشدُّ إبهامًا من اسم العدد؛ لأنَّ اسمه يدلُّ على العدد نصًّا ولا يدلُّ على جنس المعدود، والأمران في (كَمْ) مبهمان، فافتقارها إلى مميِّز أشدَّ، وهي في كلا الموضعين اسمٌ مبنيٌّ على السكون؛ والدليل على اسميتها، دخول حرف الجر عليها نحو: بكَمْ مررتَ، وعلى كَمْ نزلتَ، وإلى كَمْ تصنع كذا، وتضاف ويضاف إليها تقول: صاحبُ كَمْ أنتَ، وكَمْ رجُلٌ عندك، ويخبر عنها نحو قولك: كَمْ غلامًا عندك، ويبدل منها الاسم، نحو: كَمْ دينارًا لكَ أعشرون أم ثلاثون، ويعود إليها الضمير نحو: كَمْ رجلاً جاءك، وتكون مفعولة نحو: كَمْ رجلاً ضربتَ<sup>(١)</sup>.

ولا يلتفت إلى ما نقل عن بعض النحويين من أنَّ الخبرية حرفٌ للتكثير في مقابلة (رُبَّ) التي للتقليل؛ وذلك للإجماع الحاصل بين العلماء على اسميتها فضلاً على وضوح الأدلة في ذلك<sup>(٢)</sup>.

والقول بأنَّها مبنيَّة أي: لا يظهر فيها إعراب؛ إنَّما يُحكم على محلِّها بالرفع والنصب والخفض، فتقع في كلتا حالتَيْها مبتدأً نحو: كَمْ درهماً لك، في الاستفهامية، وقوله تعالى: {كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً} [البقرة: ٢٤٩] في الخبرية، فـ (لك) خبر كَمْ وكذا غَلَبَتْ، وأجاز العبدي (ت ٦٣٠ هـ) في كَمْ رجُلٌ جاءني، أن يكون جاءني خبراً، وهو رأي النحويين جميعهم، وأن يكون صفةً أغنت عن الخبر<sup>(٣)</sup>، وإذا كانت كَمْ مبتدأً فلا يعمل فيها من النواسخ إلا ما يعمل فيما قبله نحو: كَمْ كانَ إخوتُك، وكَمْ ظنَّنتَ إخوتُك، وكَمْ عبداً عَلِمْتَ ملكاً لزيدٍ، بخلاف ناسخٍ لا يعمل فيما قبله كـ (ما) وإنَّ وأخواتها<sup>(٤)</sup>، وذكر أبو علي الفارسي أعمالَ الظنِّ فيها وإلغاءه، ومثَّل بـ: كَمْ تُرى الحروريةَ رجلاً، بنصب الحرورية على الإعمال، ورفعها على الإلغاء<sup>(٥)</sup>. وتقع مفعولاً به، إمَّا لفعلٍ متعدٍّ بنفسه نحو: كَمْ جزءاً قرأتَ؟ وكَمْ رجلاً صحبتُ، وإمَّا متعدٍّ بحرف الجرِّ نحو: على كَمْ مسكينٍ تصدَّقتَ؟ أو تصدَّقتُ، ومضافاً إليها

نحو: غلامَ كمَ رجلاً ضَرَبْتَ؟ ورَقَبَةَ كمَ أسيرٍ فَكَّكْتُ، وتقع ظرفاً نحو: كمَ ميلاً سرت؟ وكمَ يومٍ صمتُ، ومصدراً نحو: كمَ ضربةً ضَرَبْتَ زيداً؟ وكمَ طعناتٍ طعنتُ<sup>(٦)</sup>.

وفي كلام سيبويه<sup>(٧)</sup>، والمبرد<sup>(٨)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(٩)</sup> أنها تكون فاعلاً، ويُعنى به من حيث المعنى نحو: كمَ رجلٍ جاءكَ، لأنها فاعلةٌ في الصناعة النحوية<sup>(١٠)</sup>، فلم يريدوا من الفاعل معناه الاصطلاحي؛ لأنَّ الفاعل عندهم لا يتقدّم على فعله، وإنما عنوا الفاعل اللغوي<sup>(١١)</sup>، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "لم تكن فاعلةً لفظاً ومعنى، وإنما يكون ضميرها فاعلاً، تقول: كمَ رجلاً جاءكَ، فيكون في جاء ضمير مرفوع بأنه فاعلٌ كالواو"<sup>(١٢)</sup>. وزعم ابنُ هشام الخضراوي (ت ٦٤٦هـ) أنها تكون مفعولاً له نحو: لكمَ إكرامٍ لكَ وصلتَ، وذكر أنه لا بدّ من حرف العلة، لأنه لا يحذف إلا في لفظ المصدر<sup>(١٣)</sup>، قال أبو حيان "ولانعلم أحداً نصّاً على جواز ذلك غيره"<sup>(١٤)</sup>، أمّا علة بنائها فسُترجىء الحديث عنه عند كلامنا على الفروق النحوية؛ لاختلاف العلة بين النوعين.

واختلّف في نوع (كم) هل هي مفردة أم مركّبة؟ فقد ذهب البصريون إلى أنها مفردة وُضعت للعدد<sup>(١٥)</sup>، وقال الفراء بتركيبها<sup>(١٦)</sup>، ونُسب ذلك إلى الكسائي<sup>(١٧)</sup>، وإلى الكوفيين عامتهم<sup>(١٨)</sup>. وذكر ابن الأنباري حجة البصريين في ذلك قائلاً: "لأنَّ الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرعٌ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة"<sup>(١٩)</sup>. أمّا الكوفيون فقد تابعوا الفراء صاحب الرأي الأول في القول بتركيبها إذ يقول بـ: "أنها (ما) وُصلت من أولها بكاف، ثم إنَّ الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها فسكّنت ميمها؛ كما قالوا: لمَ قلت ذاك؟ ومعناه: لمَ قلت ذاك، ولما قلت ذاك"<sup>(٢٠)</sup>. فعلى رأي الفراء أنَّ أصلها (كمَا)، والفرق عظيم بين الأصل المزعوم و(كم) بنوعيهما من حيث المعنى، فليس هناك من تقارب في المعنى بين المواضع كلّها التي ذكرها العلماء لـ (كما) وبين موضعي (كم)<sup>(٢١)</sup> لهذا، وفضلاً على ما ذكره ابن الأنباري من علة، يبدو لي أنّ القول ببساطتها وإفرادها هو الراجح.

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلماء قد ذكروا جملة من المشتركات والمفترقات بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، إلاّ أنّهم لم يفصلوا القول في هذه المفترقات، لهذا رأيت من المفيد أن أخصّ (كم) بنوعيهما ببحثٍ أبين فيه الفروق النحوية بينهما، وقد اقتضت طبيعة المادة المختارة أن أقسّم البحث على فقرات، أعطيت لكلّ فقرة عنواناً، تحدّثت فيه عن تفاصيل

الافتراق النحوي بين قسمي (كم) مستعيناً بما ذكرته المصادر من آراء العلماء، وقد جاءت هذه الفقرات على وفق الترتيب الآتي: ١- المعنى الوظيفي، ٢- علة بناء (كم)، ٣- تصديرها، ٤- تمييزها، ٥- الفصل بينها وبين تمييزها. وبعد فأرجو أن يكون عملي هذا خالصاً لوجه الله تعالى من أجل خدمة لغة القرآن، وتقديم الزاد لعشاقها، فإن كان فيه هنات وأخطاءً فهو من طبيعة البشر، وقد جلّ من لا يخطئ ولا يسهو .

#### ١- المعنى الوظيفي:-

مما لاشكّ فيه إنّ معرفة المعنى الوظيفي الذي تؤدّيه الكلمات في الأبواب النحوية المتعدّدة يتأتّى من معرفة صيغها ووضعها، فضلاً على دلالتها على مفهومها اللغوي، بعد الإحاطة بالمعنى العام لسياق الكلام؛ لأنّ معرفة ذلك تقود إلى التفريق بين المعاني الوظيفية المتنوعة في حال تعدّدها للمبنى الواحد. ف (لا) مثلاً تكون ناهية، ونافية، ونافية للجنس، وتوكيداً، ومعرفة الأمور المذكورة آنفاً تحدّد المعنى الوظيفي الفعلي لها. من هنا اختلف المعنى الوظيفي لـ (كم) الاستفهامية عنه في (كم) الخبرية، وإن دلاً على عدد ومعدود.

#### (كم) الاستفهامية:-

فالاستفهامية " لعدد مبهم عند المتكلم، معلومٌ في ظنّه عند المخاطب " (٢٣). أمّا المعدود فهو مجهول عند المخاطب فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود، وقد حدّدها سيبويه (ت ١٨٠هـ) بقوله: " وهو الحرفُ المستفهمُ به بمنزلة كيف وأين " (٢٣) فقولك: كم غلاماً لك؟ تريد: أعشرون غلاماً أم ثلاثون، كما أنّك إذا قلت: أين عبد الله؟ فمعناه: أفي موضع كذا أو في موضع كذا؟ فهي بهذا المعنى تستدعي جواباً. وذكر سيبويه أنّ على المستفهم بها أن يفسّر جنس مايسأل عنه فيقول: كم درهماً أو ديناراً لك؟ وللمسؤول طريقتان في الإجابة: أمّا الطريقة الأولى فله أن يكتفي بذكر العدد فيقول: عشرون، أو ماشاء ممّا هو أسماءٌ لعدّة، والأخرى: أن يذكر المعدود فيقول: عشرون درهماً، فتعمل (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم (٢٤) وقد أوضح سيبويه ومن جاء بعده من العلماء أنّ (كم) الاستفهامية إذا أُعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسمٍ متصرفٍ منوّنٍ قد عمل فيما بعده لأنّه ليس من صفته، ولا محمولاً على ماحمل عليه، وذلك الاسم (عشرون) وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين، فقولك: كم غلاماً لك، تريد به: أعشرون غلاماً أم ثلاثون، وما أشبه ذلك (٢٥). وإذا أُبدل منها أُعيد مع البدل همزة الاستفهام لتضمّن معناها معنى الاستفهام، ولهذا يُقال: كم درهماً مالك أثلاثون أم أربعون، فـ (كم) في موضع رفع بالابتداء، و(مالك) خبرٌ عند سيبويه (٢٦) وعند الأخفش بالعكس. و " أعشرون "

بدلٌ من (كم)، و(أم) عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة. و(ثلاثون) معطوف على (عشرون)<sup>(٢٧)</sup>. والتمثيل بألفاظ العقود لا يعني الاقتصار على هذه الأعداد وإنما يشمل الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين، وإنما آثروا عشرين وما أشبهها لخفة ذلك وثقل المركب<sup>(٢٨)</sup>.

فموضع (كم) الاستفهامية موضع اسم منون، قد ذهب من الحركة كما ذهب من إذ؛ لأنهما غير متمكنين في الكلام. لأنك لو قلت: كم الدرهم لك، لم يجز؛ كما لم يجز في قولك: عشرون الدرهم، لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم، ولكنهم حذفوا الألف واللّام، وصيّروه إلى الواحد، وحذفوا (ين) استخفافاً، فكذلك كم في قولك: كم درهماً لك، إنما أرادوا كم من الدراهم لك<sup>(٢٩)</sup>.

ويستفهم بها عن المستقبل لأن الاستفهام لتعيين المجهول فيجوز: كم عبداً ستشتريه<sup>(٣٠)</sup> والأصل في المعنى الوظيفي لـ (كم) الاستفهامية أنه لا يجوز العطف عليها بـ (لا) النافية، فلا يصحّ القول: كم درهماً عندك لثلاثة ولا أربعة؛ لأن الاستفهام ضربٌ من الإنشاء ليس له واقع خارجي، وأنّ العطف بـ (لا) النافية لا يكون إلا بعد موجب؛ لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول، ولم يثبت شيءٌ في الاستفهام<sup>(٣١)</sup>.

وإذا وقعت (إلا) بعد (كم) الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب (كم) من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ؛ لأنّ الاستفهام يُبدل منه، وقد مثل المبرد لذلك بـ: كم ثلاثة سنّةٍ إلا ثلاثتان، فتنصبُ ثلاثة؛ لأنّها تمييز، وترفع (سنّةً)؛ لأنّها خبر كم، وثلاثتان بدلٌ من (كم)<sup>(٣٢)</sup>. وقد استفاد من (إلا) معنى التحقير والتقليل إذا وقعت في خبرها، نحو قولك: كم مالكٍ إلا عشرون، فيكون إعراب ما دخلت عليه على حدّ إعراب (كم)، ولا يجوز أن يكون ما بعد (إلا) بدلاً من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانها، بل يُبدل من (كم) لإبهامها، وإرادة إيضاحها بالبدل، ويكون الاستفهام بمعنى النفي؛ لإفادته معنى التقليل، كقولك: هل الدنيا إلا شيءٌ فان، أي: ما الدنيا<sup>(٣٣)</sup>.

### (كم) الخبرية :-

أمّا (كم) الخبرية فهي " لعدد مُبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم " <sup>(٣٤)</sup> وكذلك جنس المحدود فهو مجهول أيضاً عند المخاطب، فتحتاج إلى تمييز يبيّن جنس المراد، وأصلها الاستفهام، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يُسأل عنه، وليس الأصل في الإخبار الإبهام

ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، كأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ليدل على أنها مُخرجة عنه إلى الخبر<sup>(٣٥)</sup> وهي لاتستدعي جواباً لأن المتكلم بها مُخبر<sup>(٣٦)</sup> وذكر أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) ومن بعده ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) أن القول بدلالاتها على التكثر هو مذهب المبرد ومن جاء بعده من النحاة<sup>(٣٧)</sup> والصحيح أن المبرد لم ينص على ذلك وإنما تابع سيبويه في كونها بمعنى رُبّ، وذكر أنه إذا قلت: رُبّ رجلٍ رأيتَه لم تعنِ واحداً<sup>(٣٨)</sup> وظاهر كلامه في هذا السياق أنها للتقليل والتكثر، أما من جاء بعده من العلماء فقد نصّ كثيرٌ منهم على أنها للتكثر<sup>(٣٩)</sup>، خلافاً لأبي بكر بن طاهر (ت ٥٠٨هـ) وتلميذه ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) فقد زعما أنها للتقليل والتكثر كُربّ، وقالوا إنّه مذهب سيبويه والكسائي (ت ١٨٩هـ)<sup>(٤٠)</sup>، وعَلَّ صاحب كتاب كشف المشكل قَصْر (كَمْ) الخبرية على التكثر؛ لأنها نقيض رُبّ ورُبّ للتقليل<sup>(٤١)</sup>، وما يدل على أنها للتكثر غلبة استعمالها في مقام الافتخار والتعظيم، وهو ما يوحى به ورودها في آي الذكر الحكيم، وأيده المفسرون<sup>(٤٢)</sup> كقوله تعالى: {كَمْ تَرَكَوا مِنْ جَنّاتٍ وِعيونٍ} [الدخان: ٢٥] وقوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجاءَها بِأَسْنا بِيائاً أَوْهُمْ قائلون} [الأعراف: ٤] وتسميتها بالخبرية من الخبر قسيم الإنشاء، سميت بذلك لأن ما هي فيه خبر مسوق للإعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب<sup>(٤٣)</sup>. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): " وإِنما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدة " <sup>(٤٤)</sup>.

ف (كَمْ) الخبرية اسم مفرد مذكّر موضوع للكثرة، يعبرُ به عن كلّ معدود، كثيراً كان أو قليلاً، مؤنثاً أو مذكراً، فيعود إليه الضمير على اللفظ مرّة، وعلى المعنى أخرى، فهو بمنزلة (كلّ) في أنه يُحمل الضمير على لفظه وعلى معناه، فاللفظ كقوله تعالى: {وكلّهم آتية يوم القيامة فرداً} [مريم: ٩٥]، والمعنى كقوله تعالى: {وكلّ أتوه داخريّن} [النمل: ٨٧]، فإذا عاد الضمير إلى كَمْ الخبرية من جملة بعدها، جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ، وجاز أن يعود حملاً على المعنى، فتقول: كَمْ رجلٍ جاءك، فتفرد الضمير وتذكره حملاً على اللفظ، ولو قلت: جاءك بلفظ التثنية، وجاءوك بلفظ الجمع، لجاز أن تردّ الضمير تارة إلى اللفظ وتارة إلى المعنى، وكذلك في المؤنث تقول: كَمْ امرأةٍ جاءك على اللفظ، وجاءتك، وجاءتاك، وجئتتك، على المعنى. قال تعالى: {وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَاواتِ لا تُعْني شفاعتُهُمْ شيئاً} [النجم: ٢٦] فجمع الضمير نظراً إلى المعنى، ولو حمل على اللفظ لقال: شفاعتُهُ<sup>(٤٥)</sup>.

أما منزلتها فقد ذكر سيبويه أن (كَمْ) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجرّ ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرّ الدرهم لأن التنوين

ذهب ودخل فيما قبله. وذكر أن معناها معنى (رُبَّ)، وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب<sup>(٤٦)</sup>. ولا بد من الإشارة إلى أن الاسم المُبدل منها لا يقتزن بهمزة الاستفهام؛ لأنه خبر والخبر لا يتضمّن معنى الاستفهام، تقول: كم رجال في الدار خمسون بل ستون<sup>(٤٧)</sup>.

وإذا كانت (كم) في الاستفهام قد عوملت معاملة عشرين وما أشبهها فقد جعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجرّ مابعدا كما تجرّ هذه الحروف مابعدا، لذا جاز فيها أن تكون بمنزلة اسم غير منون، كما جاز في الأسماء المتصرفّة التي هي للعدد<sup>(٤٨)</sup>.

واقترانها بـ (رُبَّ) في المعنى اقتضى أن تشاركها فيما تعمل فيه، إلا أن كم اسم ورُبَّ حرف، والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجل أفضل منك، تجعل (أفضل) خبر (كم) ولو قالت: رُبَّ رجل أفضل منك فلا يكون أفضل خبراً لـ (رُبَّ) لأنها حرف خفض<sup>(٤٩)</sup>. فأما ماأنشده بعضهم من قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتل عار<sup>(٥٠)</sup>

فعلى إضمار (هو) أي: هو عار. أو خبر عن مجرور (رُبَّ) إذ هو في موضع رفع بالابتداء ودخل عليه حرف جرّ هو كالزائد. وأكثرهم ينشده (وبعض قتل عار)<sup>(٥١)</sup> فلاحجة لمن استدلّ به على اسميتها. وأنها تختصّ بالزمن الماضي كـ (رُبَّ) بجامع التكثير فيها، فلهذا لا يجوز: كم غلمان سأملكهم، كما لا يجوز رُبَّ غلمان سأملكهم، لأنّ التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حدّه، والمستقبل مجهول<sup>(٥٢)</sup>.

وقد أجاز المعنى الوظيفي لـ (كم) الخبرية أن يُعطف عليها بـ (لا)، فقد صحّ أن تقول: كم رجل قد أتاني لارجل ولا رجلاً؛ لأنّ المعنى: كثير من الرجال قد أتاني لا هذا العدد بل أكثر منه<sup>(٥٣)</sup>. وإذا وقعت (إلا) بعدها كان المستثنى منصوباً؛ لأنه استثناء من موجب، ولا يجوز البدل في الموجب، فيقال: كم غلمان جاؤوني إلا زيدا<sup>(٥٤)</sup>.

## ٢- علّة بناء (كم) :-

قد ذكرنا فيما تقدّم من البحث اتفاق أغلب العلماء على أن (كم) بحالتيها، الاستفهامية والخبرية، اسمٌ بسيطٌ مبنيٌّ على السكون، وبُنيت على الوقف لأنّ أصل البناء على الوقف<sup>(٥٥)</sup>، ويبدو أنّ الاختلاف الحاصل بين علّة بناء كلّ منهما يعود لما تؤدّيانه من معنى وظيفي، وإن كان مصدر العلّة واحداً وهو مشابهة الحرف في المعنى.

### (كَمْ) الاستفهامية :-

أما (كَمْ) الاستفهامية فالذي أوجب بناءها في الاستفهام تضمَّنها معنى حرفه وهو همزة الاستفهام، ووقوعها موقعه، فقولك: كَمْ غلاماً لك، معناه: أعشرون غلاماً لك أم ثلاثون، فأغنت (كَمْ) عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد<sup>(٥٦)</sup>، ويجوز أن يُعلَّل بناؤها بمشابهتها الحرف في الوضع والجمود<sup>(٥٧)</sup> وهذا خارجٌ عمَّا قرَّرناه من رجوع العلة في بنائها إلى المعنى الوظيفي، ويببدو لي أن الأول هو الأرجح؛ لصحة نيابة همزة الاستفهام عنها في المعنى والموضع.

### (كَمْ) الخبرية :-

أما العلة في بناء (كَمْ) الخبرية ففيها أربعة أقوال: أما القول الأول: فقد بُنيت لأنها بلفظ الاستفهامية، فشابهت أختها لفظاً ومعنى، إذ هي لعدد مبهم كالاستفهامية<sup>(٥٨)</sup>. القول الثاني: وقوعها في الخبر موقع رُبَّ ورُبَّ حرف فزارعتها كَمْ في الخبر فبُنيت كبنائها، والمراد بالمضارعة هنا أن رُبَّ لتقليل الجنس، وكَمْ في الخبر لتكثيره، وكلَّ جنسٍ فيه قليل وكثير، فهما شريكان لذلك<sup>(٥٩)</sup>، وقيل: لأنَّ (رُبَّ) للمباهاة والافتخار كما أن (كَمْ) كذلك، وذلك نحو قولك: (كَمْ غلامٍ ملكتُ)، وإنما تُريد: كثيراً من الغلمان ملكتُ<sup>(٦٠)</sup>. القول الثالث: مانقله رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) عن ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) من أن بناء (كَمْ) الخبرية هو لتضمَّنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، فأشبهت ماتضمَّن الحرف<sup>(٦١)</sup>.

وربما برز إشكالٌ حول هذا القول للمنافاة بين الإنشاء والخبر؛ فكَمْ خبرية، والكلام الخبري هو " الذي يقصد المتكلم أن له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به، فإن طابقه سمِّي كلامه صدقاً وإلا فكذباً، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك " <sup>(٦٢)</sup> والكلام المصدر بـ (كَمْ) الخبرية لابدٌ فيه من أن يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو: كَمْ رجلٍ لقيته، فيصح أن يُقال: ما لقيتُ رجلاً.

وقد حاول رضي الدين الاسترابادي دفع هذا الإشكال بأن معنى الإنشاء في (كَمْ) في الاستكثار، ولا يقصد المتكلم أن للمعنى خارجاً، بل هو الموجد له بكلامه، وإن قصد أن في الخارج كثرة، لاستكثاراً، فلا يصح أن يُقال له: كذبت، فإنك ما استكثرت اللقاء، كما لو قال: ما أكثرهم، صح أن يُقال: ليسوا بكثيرين، ولم يصح أن يُقال: ما تعجبتُ من كثرتهم<sup>(٦٣)</sup>.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من تكلف نابع من أثر المنطق في بيان العلل. القول الأخير: نُسب إلى الشلوبين (ت ٦٥٤هـ) من أنها بُنيت لتضمّنها معنى الكثرة الذي كان حقّه أن يوضع. وردّه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) لأنه لا يُعرف لأحدٍ، ولانظير له في كلامهم، والقياس لا يعطيه، لأنّ التضمين فرع الوجود، فما لم يوجد لا تُضمّن كلمة معناه ومثل هذا يأتي في اسم الإشارة<sup>(٦٤)</sup>. والذي يبدو لي أنّ القول الثاني من بين هذه الأقوال هو الراجح؛ لوقوعها موقع ربّ في الخبر ومضارعتها لها من حيث المعنى الوظيفي فُبُنيت لبنائها.

### ٣- تصدير (كم) :-

عدّ العلماء لزوم تصدير (كم) من المواضع المشتركة بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية فكل منهما له صدر الكلام، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجرّ، فتقول: بكم رجلاً مررت، فتكون (كم) في موضع مخفوظ بحرف الجرّ، وكذلك قولك في الخبرية: بكم رجلاً مررت، ومثال الإضافة قولك: غلام كم رجلاً ضربت، وعلم كم فاضل حصّلت<sup>(٦٥)</sup>، قيل بشرط أن يكون الاسم المضاف إليها معمولاً لما بعدها، فإنّ غلاماً معمولاً لضربت، وعلم معمولاً لحصّلت، وهذا يقتضي أن لا يجوز غلام كم رجلاً أقام أو أتاك، ولا غلام كم رجلاً دخل في ملكك، قال أبو حيان: " وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا، ولا أرى هذا إلا جائزاً، ولا فرق بين كم والمضاف إليها"<sup>(٦٦)</sup>، وعلّلوا التصدير في الاستفهامية، بأنّ الاستفهام له صدر الكلام، أمّا الخبرية فلزمت الصدر حملاً على (ربّ) التي تلزم الصدر بالإجماع<sup>(٦٧)</sup>.

فلا خلاف في تصدير الاستفهامية لبيان أمرها، لكون الاستفهام له صدر الكلام، على أنّه قد جاء في الاستفهامية تقديم العامل عليها معطوفة عند الاستثبات، حيث ورد من كلامهم: قبضت عشرين وكم؟ في استثبات قائل: قبضت عشرين كذا وكذا<sup>(٦٨)</sup>.

إلا أنّ الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) قد خالف العلماء في تصدير الخبرية فزعم أنّ بعض العرب يقدّم العامل عليها فلا تلزم الصدر؛ لأنها في معنى (كثير)، وهو لا يلزم الصدر، فإذا قلت: " كم غلام ملكت " فمعناه " كثير من الغلمان ملكت " و" كثير " لا تلزم الصدر، فكذلك ما في معناه، وجعل ذلك لغة، وهو جواز أن لا تتصدّر فتقول: فككت كم عان، ومَلكت كم غلام، كما جاز فككت كثيراً من العنّة، وملكت كثيراً من الغلمان، إلا أنّها لغة قليلة، واضطرب في القياس عليها، فقبل هي من القلّة بحيث لا يقاس عليها، وقيل يُقاس، وصحّ القياس عليها عدد من العلماء لأنها لغة<sup>(٦٩)</sup> وبنى الفراء عليها إعراب (كم) فاعلا ب (يهد) في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} [السجدة: ٢٦] <sup>(٧٠)</sup> وثقل ذلك عن ابن



عصفور<sup>(٧١)</sup> وردّه ابن هشام؛ لأنّ (كم) لها الصدارة، وجعل قول ابن عصفور إنّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش، خطأً عظيماً؛ إذ خرّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة، وذكر ابن هشام أنّ الفاعل إنّما هو ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم، أو الهدى المدلول عليه بالفعل<sup>(٧٢)</sup>. ويبدو لي أنّ النقل في ذلك عن ابن عصفور لم يكن دقيقاً، إذ ربّما استدّل بتخرّج الفراء للآية الكريمة المذكورة آنفاً على حكاية الأخفش هذه اللغة، ففي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تنفيذ لهذا الزعم، فبعد أن نقل مذهب الأخفش في عدم لزوم (كم) الخبرية صدر الكلام، وإجازته "وأنت كم غلام ملكت" قال: "وهذا فاسدٌ لأنّ العرب لم يُسمع منها إلاّ أن يُجعل صدراً"<sup>(٧٣)</sup>.

وإذا كان جواز تقديم العامل على (كم) الخبرية لغةً، وهو لا ينبو عن الذوق في الاستعمال الشائع في الكلام، بدلالة الأمثلة المذكورة على ذلك، وتصحيح عدد من العلماء القياس على هذه اللغة، فضلاً على اعتماد الفراء عليها في تخرّج الآية المذكورة آنفاً، واعتمادها في توجيه آية أخرى في كتابه معاني القرآن<sup>(٧٤)</sup> فلا أرى مانعاً من القياس على هذه اللغة وإن كانت قليلة كما ذكر العلماء ذلك.

#### ٤- تمييز (كم) :-

(كم) بنوعها اسم لعدد مبهم، فيفتقر إلى التمييز المبين للمعدود، وقد اختلف تمييز الاستفهامية عنه في الخبرية، من حيث الإعراب، والإفراد والجمع، وجواز الحذف، وسيتم بيان ذلك معرّزاً بأقوال العلماء، مع ذكر الخلافات إن وجدت.

#### (كم) الاستفهامية :-

ذكرنا فيما تقدّم من البحث أنّ (كم) الاستفهامية بمنزلة عددٍ منون، أو فيه نون، نحو أحد عشر، وعشرين، وثلاثين، إلى غير ذلك من الأعداد المحصورة بأحد عشر إلى تسع وتسعين، فإذا سألت عن عدد قلت: كم مالك، لأنّ (كم) سؤال عن عدد، فإنّ فسّرت ذلك العدد جنّت بواحدٍ منكور، فتنصبه على التمييز فتقول: كم درهماً مالك، كما تقول: أعشرون درهماً لك. فتعمل (كم) فيما بعدها كما عملت هذه الأعداد فيما بعدها، لأنّها أعدادٌ منونة فكذلك (كم) عدد منون، فكل ما يحسن أن تعمل فيه هذه الأعداد، حسُنَ لـ (كم) أيضاً؛ لأنّ حكمهما واحد، فالأصل في هذه الأعداد الحركة والتنوين، وإنّما سقطا لمكان البناء، فكذلك نُصب ما بعد (كم) بتقدير التنوين كما يُنصب ما بعد هذه الأعداد بتقدير التنوين<sup>(٧٥)</sup>، لذا فنصب

تمييزها واجبٌ عند بعض النحاة ولا يجوز جرّه مطلقاً<sup>(٧٦)</sup>؛ لأنّه لم يُسمع إلا كذلك، فالعلة في ذلك السماع، قاله الدماميني (ت ٧٦٣هـ)<sup>(٧٧)</sup>، أو لأنّ كم الاستفهامية مقدّرة بعدد مقرون باستفهام فأشبهت العدد المركّب فأفرد مميّزها ونصب كميّزه، أو لأنّ مميّز العدد الوسط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحملت عليه<sup>(٧٨)</sup>.

وذهب عدد من النحاة إلى أنّ نصبه ليس بواجب، بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبرية، وذهب إليه الفراء، والزجاج (ت ٣١١هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)<sup>(٧٩)</sup> وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)<sup>(٨٠)</sup> وحمل عليه أكثرهم قول الفرزدق<sup>(٨١)</sup>:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٍ فِدَعَاءَ قَدْ حَلَبْتَ عَلِيَّ عِشَارِي

بناءً على أنّها استفهامية، استفهام تهكم: أي: أخبرني بعدد عمّاتك وخالاتك اللّاتي كنّ يخدمنني فقد نسيته، وعليه فـ (كم) مبتدأ، خبره قد حلبت، وأفرد الضمير حملاً على لفظ (كم)<sup>(٨٢)</sup>. وأجازه ابن عصفور بشرط فهم المعنى، وقصره على ضرورة شعر، أو نادر كلام، ومثّل بـ " كم غلامٍ ملكت " قال: " ولا يجوز في هذا التمييز إلا على الأفراد "<sup>(٨٣)</sup>. ونفى الزجاجي (ت ٣٣٩هـ) ذلك؛ فلا يجوز عنده حمل الاستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية على الاستفهامية<sup>(٨٤)</sup>.

وأجاز البصريون على قبح جرّه بـ (من) مضمرة، بشرط أن يتقدّم على (كم) حرف جرّ، يجعلونه دليلاً على (من)، ويحذفونها، نحو: " بكم درهمٍ اشتريت ثوبك " يريدون بكم من درهم، إلا أنّهما لا يجتمعان<sup>(٨٥)</sup> وهو مذهب الفراء أيضاً<sup>(٨٦)</sup> وحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الأجود والأكثر، والجرّ خلافاً لبعضهم، وهو بـ (من) مضمرة وجوباً<sup>(٨٧)</sup> قال سيبويه: " وسألته - يعني الخليل - عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامّة الناس. فأما الذين جرّوا فأبّتهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها هنا تخفيفاً على اللسان، وصارت (على) عوضاً منها "<sup>(٨٨)</sup>. وصحّ ذلك ابن عصفور؛ لأنّ العوض قد لا يقع موقع ما عوض منه، نحو التاء في " زنادقة " لأنّها عوض من الياء في " زناديق " ولم تقع موقعها<sup>(٨٩)</sup>. وذهب الزجاج إلى أنّ جرّ التمييز هنا إنّما هو بإضافة (كم) إليه لا بـ (من) مضمرة<sup>(٩٠)</sup>؛ ورده ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) لأنّ (كم) بمنزلة عددٍ مركّب، والعدد المركّب لا يعمل الجرّ في مميّزه، فكذلك ما كان بمنزلة<sup>(٩١)</sup> وضعفه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) للالتزام حينئذٍ دخول حرف الجرّ عليها، ولو كان على الإضافة لم يلتزم ذلك، ولأنّها بمنزلة عددٍ لا يكون ذلك فيه<sup>(٩٢)</sup>.

وأجاز سيبويه تمييز (كم) الاستفهامية بـ (غير)، و(مثل)، و(أفعل من)، جوازا حسناً، ونقل هذا الجواز عن يونس بن حبيب أيضاً، قال: "وتقول: كم مثله لك، وكم خيراً منه لك، وكم غيره لك، كل هذا جائز حسن؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس. تقول: كم غيره مثله لك، انتصب غير بكم وانتصب المثل لأنه صفة له" (٩٣). ومقتضى مذهب الفراء المنع، إذ منع ذلك نص منه في العشرين (٩٤). فعلى مذهب سيبويه تكون (كم) في موضع مبتدأ و(لك) الخبر، وغيره ومثله ينتصبان بكم لأنهما نكرتان وإن كانا مضافين، وكذلك خيراً نكرة وإن قاربت المعرفة (٩٥).

أما أفراد التمييز هنا فواجب عند البصريين، تقول: كم غلاماً جاءك، ولا يجوز كم غلاماً لك، كما لا يجوز عشرون دراهم لك، يقول سيبويه: "ولم يُجز يونس والخليل رحمهما الله كم غلاماً لك، لأنك لا تقول: عشرون ثياباً لك إلا على وجه لك مائة بيضا، وعليك راقوداً خلاً، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلاماً، ويقبح أن تقول: كم غلاماً لك؛ لأنه قبيح أن تقول: عبدالله قائماً فيها، كما قبح أن تقول: قائماً فيها زيد" (٩٦)، وعلل ابن عصفور مجيئه مفرداً، لأنه مشبه من العدد بما ينصب مابعده، والذي ينصب مابعده من العدد لا يكون تمييزه إلا مفرداً (٩٧).

وأجاز الكوفيون جمعه، فصح على مذهبهم أن تقول: كم عبيداً ملكت (٩٨)، وصح مذهب جمهور البصريين، فما جاء خلاف ذلك يُحمل على الحال، ويجعل التمييز محذوفاً، أي: كم نفساً ملكت حالة كونهم عبيداً، أي مملوكين (٩٩). ولا يخفى ما في هذا التأويل من تكلف تأباه السليقة العربية، فمذهب الكوفيين في هذا سائغ ومقبول، إذا كان التمييز منصوباً والقريضة واضحة في كون المراد هو الاستفهام.

وإنما جاز "كم لك غلاماً" عند سيبويه وجمهور البصريين لإمكان حمله على الحالية، وقبح "كم غلاماً لك" لأن الحال عندهم لا تتقدم على عاملها المعنوي (١٠٠)، وهو ماتضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، والظرف والجار والمجرور، إلا على رأي الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي (١٠١).

وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات، نحو: كم غلاماً لك؟ إذا أردت أصنافاً من الغلمان (١٠٢)، يقول أبو حيّان: "وإلى هذا جنح بعض أصحابنا، قال: كم الاستفهامية لأفسر بالجمع، إنما يكون ذلك بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد

الأشخاص، فأمّا أن يكون السؤال بها عن الجماعات، فيسوغ تمييزها بالجمع فتقول: كمّ رجالاً عندك، تريد: كمّ جمعاً من الرجال، وكمّ بطاً عندك، تريد: كمّ صنفاً من البط عندك”<sup>(١٠٣)</sup>. وذكر أيضاً أنّ من أصحابه من أجاز على مذهب الأخفش أن تقول: كمّ ثلاثة لك، وأعشرون ثلاثة لك<sup>(١٠٤)</sup>.

ويجوز حذف تمييز (كمّ) الاستفهامية إذا كان في الموضع ما يدلّ عليه، إمّا بتقدّم ذكره أو دليل حال، وذلك نحو قولك: كمّ مالك، والمراد: كمّ درهماً أو ديناراً مالك، ولا يجوز في مالك إلاّ الرفع على الابتداء، وكمّ الخبر، أو كمّ المبتدأ، ومالك الخبر، وجاز حذف المميّز للعلم بمكانه ووضوح أمره<sup>(١٠٥)</sup> قال تعالى: {قال قائلٌ منهم: كمّ ليثُتم} [الكهف: ١٩] والمعنى: كمّ يوماً أقمتم نائمين<sup>(١٠٦)</sup> قال ابن عصفور: ”ويحسُن هذا إذا كان تمييز (كمّ) ظرفاً”<sup>(١٠٧)</sup> وهو المستفاد من أمثلة سيبويه حيث يقول: ”وإذا قلت: كمّ عبدُ الله ماكث... وإذا قلت: كمّ عبدُ الله عندك، فكمّ ظرفٌ من الأيام، وليس يكون عبدُ الله تفسيراً للأيام لأنّه ليس منها. والتفسير: كمّ يوماً عبدُ الله ماكث، أو كمّ شهراً عبدُ الله عندك، فعبدُ الله يرتفعُ بالابتداء، كما ارتفع بالفعل حين قلت: كمّ رجلاً ضربَ عبدُ الله”<sup>(١٠٨)</sup>. وحُمِل على ذلك قول الفرزدق:

كمّ عمّة لك يا جريراً وخالةً فدعاءً قد حَلَبْتُ عليّ عِشاري

في رواية من رفع العمّة، قال المبرد: ”وإن قلت كمّ عمّة، أوقعت (كمّ) على الزمان فقلت: كمّ يوماً عمّة لك وخالةً قد حلبت عليّ عِشاري، وكمّ مرّةً ونحو ذلك”<sup>(١٠٩)</sup>.

### كمّ الخبرية :-

ذكرنا فيما تقدّم من البحث أنّهم جعلوا (كمّ) في الخبر بمنزلة اسم منصرف يجرّ مابعدّه في الكلام إذا أسقط التنوين منه، نحو: مائة درهم، ومائتي دينار، وذكرنا تعليل سيبويه ذلك؛ حيث جعلها بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجرّ مابعدّها كما تجرّ هذه الأعداد مابعدّها، لذا من العلماء من عدّ تمييزها واجب الخفض<sup>(١١٠)</sup>؛ وعلّل ابن عصفور الخفض بها لأنّها للتكثير أبداً، والعرب أبداً إنّما تكثّر بالمائة والألف، وتمييز المائة والألف مخفوض، فكذلك كان تمييز الخبرية مخفوضاً<sup>(١١١)</sup>، وخفضه بإضافة (كمّ) إليه، عاملةً فيه، عمل كلّ مضاف بالمضاف إليه، فإذا وقعت بعدها (من) وذلك كثير في الاستعمال، فهي لم ترد في القرآن الكريم إلاّ كذلك، نحو قوله تعالى: {وكمّ من قريةٍ} [الأعراف: ٤]. وقوله: {وكمّ من ملكٍ} [النجم: ٢٦] كانت منونة في التقدير، والإضافة فيها مقدّرة بـ (من) على حدّ قولهم: بابُ ساجٍ، وجبّةٌ صوفٍ، فإذا قلت كمّ

قربةٍ وكمّ ملكٍ، فكأنّك قلت: كثيرٌ من القرى، وكثيرٌ من الملائكة، فإن أظهرت (من) كان العملُ لها دون كمّ<sup>(١١٢)</sup>.

وزهب الفراء، وقيل هو مذهب الكوفيين عامتهم، إلى أن مميّزها مخفوض بـ (من) على كل حال، فإن أظهرتها فهي الخافضة، وإن لم تظهرها فهي مرادة مقدّرة، كما تُحذف (رُبّ) وتُقدّر<sup>(١١٣)</sup> فهي منونة عندهم أبداً، وعللوا إضمار (من) بعدها بكثرة دخولها على تمييز (كمّ) الخبرية، ودلالة الحال على ذلك<sup>(١١٤)</sup>، وتُسبب جرّ النكرة بعد (كمّ) على إرادة (من) إلى الخليل، وذكر أنّه استدلّ على ذلك بقول الأعشى<sup>(١١٥)</sup>:

كمّ ضاحكٍ من ذا ومن ساخرٍ

أراد كمّ من ضاحكٍ، فلذلك عطف عليه بـ (من) فقال: ومن ساخرٍ، إلّا أنّه ضعّف إضمار الجار وإعماله من دون عوض، وعلّل جواز إضمار (من) بعد (كمّ)؛ لأنّه قد عرف موضعها وكثير استعمالها فيه<sup>(١١٦)</sup>. وردّ استدلاله ببيت الأعشى بجواز معاملة كمّ ضاحكٍ، معاملة كمّ من ضاحكٍ؛ لتوافقهما في المعنى، فعطف مع من كذلك، ويؤيد الإضافة منع جرّه عند انفصاله في النثر<sup>(١١٧)</sup>. ومسألة حذف الجار وبقاء عمله ذكرها سيبويه عن الخليل (ت ١٧٥هـ) من أنّه زعم في قولهم: لاه أبوك، ولقيته أمس، إنّما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف والألام تخفيفاً على اللسان<sup>(١١٨)</sup> وذكر سيبويه أنّه لا يجوز الإضمار في كلّ جارٍ، لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، لذلك فهو قبّيح<sup>(١١٩)</sup> وجعله المبرد بعيداً؛ لأنّ الخافض لا يُضمّر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد<sup>(١٢٠)</sup> وضعّفه ابن يعيش للسبب نفسه<sup>(١٢١)</sup>، إلّا أنّه قد يُضمّر ويُحذف فيما كثر من كلامهم؛ لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج<sup>(١٢٢)</sup> وقوى سيبويه التفسير الأول في (كمّ) الخبرية، لأنّه لا يُحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيّد<sup>(١٢٣)</sup>.

وذكر سيبويه أنّ ناساً من العرب يُعملون (كمّ) الخبرية فيما بعدها كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنّها اسمٌ منون، وأكد أنّها تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبّ) إلّا أنّها تنصب؛ لأنّها منونة، ثمّ بيّن أنّ معناها منونة وغير منونة سواء، لأنّك لو قلت: ثلاثة أثواباً، كان معناه معنى ثلاثة أثوابٍ، وذكر أنّ كثيراً من العرب يُنشد قول الفرزدق ومنهم الفرزدق نفسه والبيت له:

كمّ عمّة لك يا جريرٌ وخالةٌ فدعاءً قد حملت عليّ عشاري

بنصب عمّة على أنّها تمييز<sup>(١٢٤)</sup>، والنصب بها لغةً تميمية<sup>(١٢٥)</sup> وقيد بعض النحاة ذلك بضرورة أن يكون تمييزها مفرداً<sup>(١٢٦)</sup>، واستظهر بعضهم من كلام سيبويه والمبرد وأبي علي الفارسي جواز نصبه مع الجمع فتقول: كمّ غلاماً ملكت، وذهب إليه السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ومنعه أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)؛ لأنّ التمييز يلزمه الأفراد إلاّ فيما استثني<sup>(١٢٧)</sup> ووصفت هذه اللغة بأنّها قليلة<sup>(١٢٨)</sup>، وجعل ابن عصفور مذهب الزجاجي في عدم تجويز حمل الخبرية على الاستفهامية فاسداً؛ لأنّ سيبويه حكى نصبها من غير فصل حملاً على الاستفهامية<sup>(١٢٩)</sup>.

والأكثر في تمييز (كمّ) الخبرية أن يكون مفرداً<sup>(١٣٠)</sup>؛ لأنّ (كمّ) للتكثير، فصار مميّزه كميّز العدد الكثير، وهو المائة والألف<sup>(١٣١)</sup> وأجاز المبرد وعدد من العلماء أن يكون جمعاً؛ نحو: كمّ غلمان قد رأيت، وكمّ ثيابٍ قد لبست<sup>(١٣٢)</sup> وعلّله: لأنّها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد، ولأنّها مضارعة (رُبّ)، وهما يقعان على الجماعة، ووقعها على الواحد في معنى الجماعة<sup>(١٣٣)</sup>، وعلّله ابن يعيش لأنّها في تقدير عدد مضاف والعدد المضاف منه ما يضاف إلى جمع نحو ثلاثة أثواب، ومنه ما يضاف إلى واحدٍ نحو مائة دينار، فكذلك كان تمييز الخبرية مفرداً وجمعاً<sup>(١٣٤)</sup> وذهب إليه ابن عصفور<sup>(١٣٥)</sup> فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين نحو: كمّ رجال جاؤوك، كما يقال: عشرة رجال جاؤوك، وكمّ امرأة جاءتك، كما يقال: مائة امرأة جاءتك<sup>(١٣٦)</sup>، وقال رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ): "وأما (كمّ) فهو كناية عن العدد الكثير، وليس بصريح فيه، فجوزوا جمع مميّزه، تصريحاً بالكثرة"<sup>(١٣٧)</sup>. ومن الشواهد على مجيئه جمعاً ما ذكره ابن عصفور من قول الشاعر<sup>(١٣٨)</sup>:

كمّ ملوكٍ بادَ ملُكُهُمُ  
ونعيمٍ سوقةٍ بادوا

وقول الآخر<sup>(١٣٩)</sup>:

كمّ دونَ سلمى فلواتٍ بيدٍ  
منصيّةٍ للبالز القيدود

والإفراد في تمييز كمّ الخبرية أحسن من الجمع<sup>(١٤٠)</sup> وقيل: هو الأفضح<sup>(١٤١)</sup>، وأبلغ في المعنى من الجمع، حتى ادّعى بعضهم أنّ الجمع على نيّة معنى الواحد، فكّم رجال، على معنى: كمّ جماعة من الرجال، ودخل في المفرد ما يؤدّي معنى الجمع نحو: كمّ قوم صدّقوني<sup>(١٤٢)</sup>. ونقل بعض النحويين أنّ هناك من زعم أنّ الجمع في تمييزها شاذّ<sup>(١٤٣)</sup>، ولم أعثر على نصّ صريح في ذلك، ولا أرى مسوغاً لوصفه بالشذوذ؛ ف (كمّ) كناية عن التكثير، فأرادوا الإفصاح عن ذلك بالتصريح، فجاءوا بمميّزها جمعاً.

ولا يحسن حذف تمييز (كم) الخبرية كما حسن في (كم) الاستفهامية<sup>(١٤٤)</sup>، إلا أن ابن عقيل ذهب إلى أن كلام ابن مالك في التسهيل يقتضي أنه لافرق في ذلك بين مميّز الاستفهامية ومميّز الخبرية، فنقول: كم قد أتاني زيد، وكم عندك ضارب زيدا<sup>(١٤٥)</sup>، وهناك من نصّ على منع حذفه<sup>(١٤٦)</sup> وعلّل المانعون ذلك بأنّ الخبرية مضافة وحذف المضاف إليه وتبقيّة المضاف قبيح، فلا يقتصر على مضاف دون مضاف إليه، فلا يقال في: عندي ثلاثة أبواب: عندي ثلاثة، كذا لا يقال: كم لك، أي: كم غلمان<sup>(١٤٧)</sup>، وصرّح ضياء الدين بن العلي المتوفى بعد (٦٤٥هـ) وابن عصفور بجواز حذف مميّز الخبرية<sup>(١٤٨)</sup>، وقيل يقبح حذفه إلا أن يقدر منصوباً<sup>(١٤٩)</sup>.

ولم أجد من ذكر رأي المتقدّمين من العلماء في ذلك، إذ أشار سيبويه إلى جواز حذفه بعد أن يقدر منصوباً، فبعد أن أورد قول القطامي<sup>(١٥٠)</sup>:

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لأكاد من الإقتارٍ أحتيلُ

قال: " وإن شاء رفع فجعل كم المرار التي ناله فيها الفضل، فارتفع الفضل بالنلي، فصار كقولك: كم قد أتاني زيد، فزيد فاعل وكم مفعولٌ فيها، وهي المرار التي أتاه فيها، وليس زيد من المرار " <sup>(١٥١)</sup> فواضح من كلامه أنه يجوز حذف مميّز الخبرية بعد أن يقدره منصوباً فالتقدير عنده " كم مرة "، وجعل ذلك لغةً لبعض العرب واستدلّ له ببيت الفرزدق:

كم عمّة لك يا جريراً وخالة فدعاء قد حلّبت عليّ عشاري

برفع "عمّة" على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بـ (لك)، و(كم) ظرفية، وتمييزها محذوف تقديره مرة، قال سيبويه في بيان ذلك: " فجعل كم مراراً، كأنه قال: كم مرة قد حلّبت عشاري عليّ عماتك " <sup>(١٥٢)</sup>.

##### ٥- الفصل بين (كم) وتمييزها :-

##### كم الاستفهامية :-

الاتصال بين (كم) الاستفهامية ومميّزها هو الأصل والأقوى، والأحسن أن لا يفصل بينها وبينه<sup>(١٥٣)</sup>؛ لأنّها بمنزلة عدد منون أو فيه نون، من نحو أحد عشر إلى تسع وتسعين، ولا يجوز الفصل بين هذه الأعداد وتمييزها، فالعدد والمعدود ككلمة واحدة، وقيل لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها؛ لأنّها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقوّ قوّته، فلا يجوز أن تقول فيها: عشرون لك جارية، ولا خمسة عشر لك غلاماً إلا في ضرورة الشعر كقوله:

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجرٍ حولاً كميلاً<sup>(١٥٤)</sup>

حيث فصل بين العدد " ثلاثون " وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة<sup>(١٥٥)</sup>، إلا أن العلماء أجازوا ذلك مع (كم) الاستفهامية في سعة الكلام جوازا حسناً، قال سيبويه: " وزعم أن كم درهماً لك، أقوى من كم لك درهماً، وإن كانت عربية جيدة. وذلك أن قولك: العشرون لك درهماً فيها قبح، ولكنها جازت في كم جوازا حسناً<sup>(١٥٦)</sup> وإثما فصل في كم اختيارا للزومها الصدر، بخلاف نظيرها من الأعداد المميّزة بمنصوب، فجعل هذا القدر من التصرف عوضاً من ذلك التصرف الذي سلبته<sup>(١٥٧)</sup>. وقد حدّد العلماء الفاصل بالظرف والجار والمجرور، وهو المستفاد من نصّ سيبويه المذكور آنفاً، إذ فصل بالجار والمجرور، وقال المبرد: " إلا أنه يجوز لك في (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف فتقول: كم لك غلاماً، وكم عندك جارية، وإثما جاز ذلك فيها لأنه جعل عوضاً لما مُنِعَتْهُ من التمكن<sup>(١٥٨)</sup>. فمثّل للفاصل بالظرف والجار والمجرور.

وقد يُفصل بالخبر، فتقول: كم مائك درهماً<sup>(١٥٩)</sup>، وبالجملة، قال سيبويه: " وكم رجلاً أذاك أقوى من كم أذاك رجلاً، وكم ههنا فاعلة. وكم رجلاً ضربت، أقوى من كم ضربت رجلاً، وكم ههنا مفعولة<sup>(١٦٠)</sup>.

#### كم الخبرية :-

من خلال استقراء أقوال عدد من العلماء، وما نقله عدد آخر منهم، تبين لي أنه لاختلاف بين العلماء في جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها، ولكن ظهر أن خلافهم تركّز حول جهتين: الأولى: بين الإطلاق والتقييد في الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، والأخرى: في الحكم الإعرابي للمميّز. فقد نُقل عن الكوفيين أنهم أطلقوا الجواز في الفصل نثراً وشعراً، إذا كان الفصل بالظرف والجار والمجرور مع بقاء التميّز مجروراً، نحو: كم عندك رجل، وكم في الدار غلام<sup>(١٦١)</sup> ومن نقل رأي الكوفيين في هذه المسألة لم يذكر من الكوفيين ذهب إلى هذا ولا عزاه إلى واحدٍ من مصنفاتهم، ومن نسب الرأي نفسه في هذه المسألة إلى يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) فلادليل لديه<sup>(١٦٢)</sup> وكذلك من نسب إليه أنه قصر الفصل على الشعر، بشرط أن يكون الفاصل من الظرف والمجرور ناقصين فلادليل لديه أيضاً<sup>(١٦٣)</sup>، إذ نقل سيبويه أن الفصل عند يونس بن حبيب مقيّد بما لا يتم به الكلام من الظرف والجار والمجرور، ولم يحدّد سيبويه إن كان ذلك في مطلق الكلام أم مقصور على الشعر فقط، ولكن يُلاحظ من كلامه أن يونس يجيز ذلك في مطلق الكلام، وهو ما أكّده رضي الدين الاستربادي<sup>(١٦٤)</sup>. يقول سيبويه: "ومن قال: كم بها رجل مصابٍ فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك... والجرّ في كم بها رجل



مصاب، وترك النون في لايدي بها لك، قول يونس. واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت كم بها رجل...<sup>(١٦٥)</sup> فهو يُجيز الفصل إذا كان الظرف والمجرور ناقصاً، نحو كم بك مأخوذاً أتاني، وكم اليوم جائع جاني، ومنعه إذا كان تاماً<sup>(١٦٦)</sup>، ونُقل عنه أنه قال: إذا فصلت بالظرف التام يكون خبراً، فكأنك فصلت بالخبر<sup>(١٦٧)</sup>، وردَّ بأنَّ العرب لا تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل<sup>(١٦٨)</sup>. والمراد بالناقص: هو غير المستقر كالمثلة المذكورة، فإنَّ الظرف والجار والمجرور فيها متعلق بمذكور، ويؤيده أن الرضي قد عبّر عنه بعدم الاستقرار<sup>(١٦٩)</sup>.

وقصر الخليل وسيبويه الفصل على الشعر سواء أكان ذلك بالظرف والمجرور التام أم بالناقص، ويجب على مذهبهم هذا نصب التمييز؛ إذ تُحمل كم على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، فقبیح عندهم أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، في حين أن الاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضارب بك زيداً، ولاتقول: هذا ضارب بك زيد<sup>(١٧٠)</sup>. واستدل سيبويه على ذلك بقول زهير:<sup>(١٧١)</sup>

تؤمُّ سناناً وكم دونه من الأرضِ مُحدّوباً غارها

وبقول القطامي:<sup>(١٧٢)</sup>

كم نالني منهمُ فضلاً على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقتارِ أحتملُ

ففصل ونصب تمييزها (مُحدّوباً)، و(فضلاً) لقبح الفصل بين الجار والمجرور<sup>(١٧٣)</sup>. وواضح ممّا قدّمناه إنَّ النصب والجرّ في تمييزها في حالة الفصل عند الفريقيين يعود إلى رؤية كل منهما في سبب خفض تمييزها، فالبصريون يرون أنه مخفوض بإضافة كم إليه، فهي عاملة فيه عمل المضاف في المضاف إليه، فلما فصل بينهما نصب إذ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّهما كالكلمة الواحدة، أمّا الكوفيون فيرون أنه مخفوض بـ (من) على كل حال، فإنَّ ظهرت فهي العاملة وإن حذفت فهي مرادة مقدّرة.

إلا أن سيبويه قد أجاز في الشعر أيضاً أن تجرَّ كم الخبرية تمييزها وبينها وبينه حاجز، فتقول: كم فيها رجل، وأجاب عن قول قائل: أضمر (من) بعد فيها: " ليس في كل موضع يُضمر الجار، ومع ذلك إنَّ وقوعها بعد كم أكثر "<sup>(١٧٤)</sup>. واستدل على مجيء تمييزها مجروراً في الشعر وبينها وبينه حاجز بثلاثة شواهد<sup>(١٧٥)</sup> منها قول الشاعر<sup>(١٧٦)</sup>:

كم بجدٍ مقرّفٍ نال العلي وكريمٍ بخله قد وضعه

وقول الآخر<sup>(١٧٧)</sup>:

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَعْرَبٌ وَسَوْقِيَّةٌ حَكَمَ بِأَرْدِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبَى

وذكر أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) حجج الكوفيين المزعومة بعد أن نقل خلاصة رأيهم في المسألة، إذ تركزت حول دليلي النقل والقياس، وحاول تنفيذ دليل النقل إلا أنه لم يُفلح، إذ بدا التناقض واضحاً في كلامه، حيث أول الشواهد الشعرية نفسها التي جاء بها الكوفيون دليلاً على مذهبهم، واستدل بها سيبويه على جواز جرّ تمييز كم الخبرية في الشعر مع الفصل، ونعتها بالضرورة، أما دليل القياس عند الكوفيين فمردود عنده لأن حرف الجرّ لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنما جاز ذلك في مواضع يسيرة على خلاف الأصل، إذا حذف إلى عوض وبدل<sup>(١٧٨)</sup>. أما الفصل بالجملة مع بقاء التمييز مجروراً فقد نُسب إلى الكوفيين جواز ذلك في سعة الكلام، فجائزٌ عندهم أن تقول: كَمْ جاءني رجلٌ، بخفض رجلٍ<sup>(١٧٩)</sup>، وذهب عدد من النحاة إلى أن مقتضى كلام المبرد تجويز ذلك في الشعر<sup>(١٨٠)</sup>، إذ أنشد:

وكم قد فاتني بطلٍ كميٍّ وياسرٍ فتيةٍ سمحٍ هضومٍ

بخفض بطل، وذكر المبرد لولا أن القافية مخفوضة لاختير الرفع أو النصب<sup>(١٨١)</sup>، وروى سيبويه البيت بالرفع ولم يُجز فيه الجرّ، إذ مقتضى مذهبه ومذهب البصريين عامّة مَنع ذلك في الكلام وفي الشعر؛ إذا كان الفاصل جملةً<sup>(١٨٢)</sup>. ومن منع الفصل بالجملة وحدها، منع الفصل بالجملة والظرف، أو المجرور مجتمعين بطريقٍ أولى، ونُسب إلى بعض النحويين أنهم حكوا جرّ (فضل) على الرغم من أن الفصل قد حدث بالجملة والجار والمجرور معاً، وذلك في قول القطامي:

كَمْ نالني منهمُ فضلاً على عدمٍ إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتَمَلُ

قال ابن عقيل: "فإن ثبت فهو شاذ لا يقاس عليه في نظم ولا نثر"<sup>(١٨٣)</sup>.

الخاتمة ونتائج البحث :-

بعد رحلة البحث في الفروق النحوية بين (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية توصل الباحث إلى النتائج الآتية :-

١- بدا للباحث أن القول ببساطة (كم) وإفرادها وعدم تركيبها هو الراجح؛ لانتفاء التقارب في المعنى بين الأصل المزعوم وبين نوعي (كم)، فضلاً على أن الأصل في الألفاظ أن تكون بسيطة، أما التركيب فهو طارئٌ عليها وفرعٌ منها، لذا فالالتفات إلى الأصل هو الأولى.

٢- رجّح الباحث أنّ علّة بناء (كم) في الاستفهام تضمّنّها معنى حرفه، وهو همزة الاستفهام، ووقوعها موقعه، فقولك: كمّ غلاماً لك، معناه: أعشرون غلاماً لك أم ثلاثون، فأغنت (كم) عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد؛ لصحّة نيابة همزة الاستفهام عنها في المعنى والموضع. ورجّح بناء الخبرية لوقوعها في الخبر موقع ربّ، وربّ حرف فزارعتها كمّ في الخبر فبُنيت كبنائها، فهما شريكان لذلك لوقوعها موقع ربّ في الخبر ومضارعتها لها من حيث المعنى الوظيفي فبُنيت لبنائها.

٣- أثبت البحث عدم الدقّة في النقل عن ابن عصفور في إعراب (كم) فاعلا ب (يهد) في قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} [السجدة: ٢٦] بناءً على لغة حكاها الأخفش الأوسط، وأثبت البحث أنّ رأي ابن عصفور خلاف ذلك. في حين أيّد الباحث القياس على هذه اللغة؛ لأنّه لا ينبو عن الذوق في الاستعمال الشائع فضلاً على قياس بعض العلماء عليها كتخريج الفراء أكثر من آية عليها.

٤- نفى الباحث وصف تمييز (كم) الخبرية بالشذوذ إذا كان جمعاً، لعدم عثوره على نصّ صريح في ذلك، فضلاً على كونها كناية عن التكثر، فأرادوا الإفصاح عن ذلك بالتصريح، فجاءوا بمميّزها جمعاً.

٥- أثبت البحث أنّ النصب والجرّ في تمييز (كم) الخبرية في حالة الفصل عند الفريقين يعود إلى رؤية كل منهما في سبب خفض تمييزها، فالبصريون يرون أنّه مخفوض بإضافة كمّ إليه، فهي عاملة فيه عمل المضاف في المضاف إليه، فلما فصل بينهما نصب إذ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّهما كالكلمة الواحدة، أمّا الكوفيون فيرون أنّه مخفوض ب (من) على كل حال، فإن ظهرت فهي العاملة وإن حذف فتفي مرادة مقدّرة.

٦- أثبت البحث تهافت رأي ابن الأنباري في دحض حجّة الكوفيين في استدلالهم بالسمع على صحّة جواز الفصل بين كمّ الخبرية وتمييزها في سعة الكلام مع بقاء التمييز مجروراً، فقد استدلّ سيبويه بالشواهد نفسها على صحّة ذلك بعد أن قصره على الشعر.

الهوامش :-

- (١) ينظر الكتاب: ١٥٦/٢ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤١/٢ وشرح المفصل: ٣١٠/٤.
- (٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٧/٢.
- (٣) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٤/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٤/٢.
- (٤) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٥/٢ وجمع الهوامع: ٥٠١/٢.
- (٥) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٨/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٥/٢ والحرورية جماعة من الخوارج نسبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه حروراء، ينظر: لسان العرب: ١٢٠/٣، مادة حرر.
- (٦) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٥/٢ والمساعد: ١١٥/٢.
- (٧) ينظر الكتاب: ١٥٩/٢.
- (٨) ينظر المقتضب: ٥٧/٣.
- (٩) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٦/٢.
- (١٠) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٦/٢.
- (١١) ينظر هامش المقتضب للمحقق: ٥٧/٣ هامش (٤).
- (١٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٨/٢.
- (١٣) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٦/٢ وجمع الهوامع: ٥٠٢/٢.
- (١٤) ارتشاف الضرب: ٧٨٦/٢.
- (١٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٨/١ مسألة ٤٠ وشرح الرضي على الكافية: ١٥٢/٣ والمساعد: ١٠٧/٢.
- (١٦) ينظر معاني القرآن: ٤٦٦/١.
- (١٧) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٦/٢ والمساعد: ١٠٧/٢.
- (١٨) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٨/١ وشرح الرضي على الكافية: ١٥٢/٣.
- (١٩) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٨/١.

- (٢٠) معاني القرآن: ٤٦٦/١.
- (٢١) ينظر رصف المباني: ٢١٣ والجنى الداني: ٤٥٠.
- (٢٢) شرح الرضي على الكافية: ١٥٤/٣.
- (٢٣) الكتاب: ١٥٦/٢.
- (٢٤) ينظر: م.ن: ١٥٧/٢.
- (٢٥) ينظر الكتاب: ١٥٧/٢ والمقتضب: ٥٥/٣ وشرح المفصل: ٣١٢/٤ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٤/٢.
- (٢٦) ينظر الكتاب: ١٦٠/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ وشرح التصريح على التوضيح: ٤٥٧/٢.
- (٢٧) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٢٨) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٢/٤.
- (٢٩) ينظر الكتاب: ١٥٧/٢ - ١٥٨.
- (٣٠) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٣١) ينظر الكتاب: ١٦٨/٢ والمقتضب: ٦٥/٣ والأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢.
- (٣٢) ينظر المقتضب: ٦٤/٣.
- (٣٣) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ والأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢ وهامش المقتضب (١) ج ٦٤/٣.
- (٣٤) شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٣.
- (٣٥) ينظر شرح المفصل: ٣٠٩/٤.
- (٣٦) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢ وشرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٣٧) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٩/٢.
- (٣٨) ينظر المقتضب: ٥٩٥/٣.
- (٣٩) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٢/٢ وشرح المفصل: ٣١٤/٤ وشرح الرضي على الكافية: ١٥٦/٣ وشرح جمل الزجاجي: ١٤٢/٢.
- (٤٠) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٩/٢.
- (٤١) ينظر كشف المشكل في النحو: ٧٥/٢.
- (٤٢) ينظر مجمع البيان: ٦١١/٤ والمحزر الوجيز: ٣٧٣/٣ والبحر المحيط: ٢٦٨/٤.
- (٤٣) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٢/٤.
- (٤٤) شرح المفصل: ٣٠٩/٤.
- (٤٥) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٢/٢ وشرح المفصل: ٣٢٣/٤.
- (٤٦) ينظر الكتاب: ١٦١/٢.
- (٤٧) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٤٨) ينظر الكتاب: ١٦١/٢.
- (٤٩) ينظر: م.ن: ١٦١/٢ والمقتضب: ٦٥/٣.
- (٥٠) البيت لثابت بن قنطة، ينظر: شعر ثابت بن قنطة: ٤٩ والرواية فيه: وبعض قتل عار.
- (٥١) ينظر المقتضب: ٦٦/٣ والجنى الداني: ٤١٧.
- (٥٢) ينظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٧٥/٢.
- (٥٣) ينظر الكتاب: ١٦٨/٢ والمقتضب: ٦٥/٣ وارتشاف الضرب: ٧٨٣/٢ والأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢.
- (٥٤) ينظر الأشباه والنظائر: ٢٢٣/٢.
- (٥٥) ينظر شرح المفصل: ٣١٠/٤.

- (٥٦) ينظر م.ن: ٣١٠/٤ وشرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢.
- (٥٧) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢.
- (٥٨) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢.
- (٥٩) ينظر شرح المفصل: ٣١٠/٤.
- (٦٠) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢.
- (٦١) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٤٩/٣.
- (٦٢) م.ن: ١٤٩/٣.
- (٦٣) ينظر م.ن: ١٥٠/٣.
- (٦٤) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢.
- (٦٥) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٣/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٠/١.
- (٦٦) ارتشاف الضرب: ٧٨٥/٢ وينظر همع الهوامع: ٥٠٢/٢.
- (٦٧) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢ وحاشية الصبان: ١١٨/٤.
- (٦٨) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢.
- (٦٩) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٤/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٥/٢ وحاشية الصبان: ١١٨/٤.
- (٧٠) ينظر معاني القرآن: ٣٣٣/٢ وحاشية الصبان: ١١٨/٤.
- (٧١) ينظر مغني اللبيب: ٣٧٠/١.
- (٧٢) ينظر المصدر نفسه: ٣٧٠/١.
- (٧٣) ينظر: ١٤٨/٢.
- (٧٤) ينظر: ٣٧٦/٢.
- (٧٥) ينظر الكتاب: ١٥٧/٢ وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٤/٢ وشرح المفصل: ٣١٢/٤.
- (٧٦) ينظر مغني اللبيب: ٣٧٢/١ وحاشية الصبان: ١١٢/٤.
- (٧٧) ينظر حاشية الصبان: ١١٢/٤.
- (٧٨) ينظر م.ن: ١١٢/٤.
- (٧٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٨/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١ وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (٨٠) ينظر شرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (٨١) ديوانه: ٣٦١/١.
- (٨٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٨/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٣/١ وحاشية الصبان: ١١٣/٤.
- (٨٣) شرح جمل الزجاجي: ١٤٦/٢.
- (٨٤) ينظر م.ن: ١٤٦/٢.
- (٨٥) ينظر المقتضب: ٥٦/٣ وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (٨٦) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٨/٢.
- (٨٧) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٨/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١.
- (٨٨) الكتاب: ١٦٠/٢.
- (٨٩) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٧/٢.
- (٩٠) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٩/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٠/٢.
- (٩١) ينظر شرح التصريح: ٤٧٤/٢.

- (٩٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٠/٢.
- (٩٣) الكتاب: ١٥٩/٢.
- (٩٤) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢.
- (٩٥) ينظر شرح المفصل: ٣٢٤/٤.
- (٩٦) الكتاب: ١٥٩/٢ وينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٤٤ وشرح جمل الزجاجي: ١٤٥/٢.
- (٩٧) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٥/٢.
- (٩٨) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٣ وارتشاف الضرب: ٧٩٩/٢ وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (٩٩) ينظر شرح التصريح: ٤٧٤/٢ وحاشية الصبّان: ١١٣/٤.
- (١٠٠) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٩٩/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١١٠/٢ وشرح التصريح: ٤٧٧/٢.
- (١٠١) ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٣٣/١.
- (١٠٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٩٩/٢ والمساعد: ١١٠/٢ وشرح التصريح: ٤٧٧/٢.
- (١٠٣) ارتشاف الضرب: ٧٧٩/٢.
- (١٠٤) ينظر م.ن: ٧٩٩/٢.
- (١٠٥) ينظر شرح المفصل: ٣١٧/٤ وشرح جمل الزجاجي: ١٤٩/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٦/٢.
- (١٠٦) ينظر البحر المحيط: ١٠٦/٦.
- (١٠٧) شرح جمل الزجاجي: ١٤٩/٢.
- (١٠٨) الكتاب: ١٥٩/٢.
- (١٠٩) المقتضب: ٥٨/٣ وينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١٠٨/٢.
- (١١٠) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١.
- (١١١) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٢/٢.
- (١١٢) ينظر شرح المفصل: ٣٢٦/٤.
- (١١٣) ينظر شرح المفصل: ٣٢٦/٤ وشرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٣ وارتشاف الضرب: ٧٨١/٢ وشرح التصريح: ٤٧٤/٢.
- (١١٤) ينظر شرح التصريح: ٤٧٧/٢.
- (١١٥) ديوانه: ١٠٦.
- (١١٦) ينظر الأمالي الشجرية: ٣٦٤/١ والمساعد: ١١١/٢.
- (١١٧) ينظر المساعد: ١١١/٢.
- (١١٨) ينظر الكتاب: ١٦٢-١٦٣/٢.
- (١١٩) ينظر م.ن: ١٦٣/٢.
- (١٢٠) ينظر المقتضب: ٦١/٣.
- (١٢١) ينظر شرح المفصل: ٣٢٦/٤.
- (١٢٢) ينظر الكتاب: ١٦٣/٢.
- (١٢٣) ينظر م.ن: ١٦٤/٢.
- (١٢٤) ينظر م.ن: ١٦١/٢.
- (١٢٥) ينظر شرح المفصل: ٣٢١/٤ وارتشاف الضرب: ٧٨١/٢ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٢٦) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ ومغني اللبيب: ٣٧٢/١ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٢٧) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٢/٢.

- (١٢٨) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨١/٢ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٢٩) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٧/٢.
- (١٣٠) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٦/٣ وارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ وشرح التصريح: ٤٧٥/٢.
- (١٣١) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٧/٣.
- (١٣٢) ينظر المقتضب: ٦٥/٣ وشرح المفصل: ٣١٩/٤ وشرح جمل الزجاجي: ١٤١/٢.
- (١٣٣) ينظر المقتضب: ٦٥/٣.
- (١٣٤) ينظر شرح المفصل: ٣١٩/٤.
- (١٣٥) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٤/٢.
- (١٣٦) ينظر شرح التصريح: ٤٧٥/٢.
- (١٣٧) شرح الرضي على الكافية: ١٥٧/٣.
- (١٣٨) البيت مجهول القائل: ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٤/٢.
- (١٣٩) البيت مجهول القائل: ينظر: م.ن: ١٤٥/٢.
- (١٤٠) ينظر: م.ن: ١٤٥/٢.
- (١٤١) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢.
- (١٤٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٠/٢ وشرح التصريح: ٤٧٥/٢.
- (١٤٣) ينظر المساعد: ١٠٩/٢.
- (١٤٤) ينظر شرح المفصل: ٣١٧/٤ والأشبه والنظائر: ٢٢٣/٢.
- (١٤٥) ينظر المساعد: ١٠٦/٢.
- (١٤٦) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢.
- (١٤٧) ينظر شرح المفصل: ٣١٧/٤ والمساعد: ١٠٧/٢.
- (١٤٨) ينظر المساعد: ١٠٧/٢.
- (١٤٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢ والمساعد: ١٠٧/٢.
- (١٥٠) ديوانه: ٦.
- (١٥١) الكتاب: ١٦٥/٢.
- (١٥٢) م.ن: ١٦٦/٢.
- (١٥٣) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢ والمساعد: ١٠٨/٢.
- (١٥٤) استشهد به سيبويه ولم ينسبه: ينظر الكتاب: ١٥٨/٢ ونُسب للعباس بن مرداس في خزائن الأدب: ٥٧٣/١.
- (١٥٥) ينظر الكتاب: ١٥٨/٢ والمقتضب: ٥٥/٣ وشرح المفصل: ٣٢٠/٤ وشرح الرضي: ١٥٤/٣.
- (١٥٦) الكتاب: ١٥٨/٢.
- (١٥٧) ينظر الكتاب: ١٥٨/٢ والمساعد: ١٠٨/٢.
- (١٥٨) المقتضب: ٥٥/٣ وينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢ وارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢.
- (١٥٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢.
- (١٦٠) الكتاب: ١٥٩/٢ وينظر ارتشاف الضرب: ٧٧٧/٢.
- (١٦١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٣/١ مسألة ٤١ وارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٦٢) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٢/٢.
- (١٦٣) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٢/٢.



- (١٦٤) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٣.
- (١٦٥) الكتاب: ٢٨٠/١.
- (١٦٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢.
- (١٦٧) ينظر شرح جمل الزجاجي: ١٤٨/٢.
- (١٦٨) ينظر: م.ن: ١٤٨/٢.
- (١٦٩) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٥/٣-١٥٦ وحاشية الصبان: ١١٦/٤.
- (١٧٠) ينظر الكتاب: ١٦٤/٢.
- (١٧١) نسبه له سيبويه في الكتاب: ١٦٤/٢ وهو غير موجود في ديوانه.
- (١٧٢) سبق تخريجه.
- (١٧٣) ينظر الكتاب: ١٦٥/٢.
- (١٧٤) الكتاب: ١٦٦/٢.
- (١٧٥) ينظر الكتاب: ١٦٧/٢-١٦٨.
- (١٧٦) البيت لأنس بن زنيم: ديوانه: ١١٣.
- (١٧٧) من شواهد سيبويه المجهولة القائل. ينظر الكتاب: ١٦٧/٢.
- (١٧٨) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/١ مسألة: ٤٠.
- (١٧٩) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٣/٢.
- (١٨٠) ينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٣/٢.
- (١٨١) ينظر المقتضب: ٦٢/٣. والبيت من شواهد سيبويه الخمسين المجهولة القائل، ينظر الكتاب: ١٦٦/٢.
- (١٨٢) ينظر الكتاب: ١٦٦/٢ وارتشاف الضرب: ٧٨٢/٢ والمساعد: ١١٣/٢.
- (١٨٣) المساعد: ١١٣/٢ وينظر ارتشاف الضرب: ٧٨٣/٢.
- ثبت المصادر والمراجع :-
- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- ٢- الأشباه والنظائر في النحو: الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) وضع حواشيه غريد الشيخ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١٤٢٢هـ، ١٤٠١م.
- ٣- الأمالي الشجرية: لابن الشجري (هبة الله بن علي، ت ٥٤٢هـ) دار الطباعة والنشر، بيروت، د.ت.
- ٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ٤- تفسير البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٣م.
- ٥- الجنى الداني في حروف المعاني: تأليف حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تح، طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٧٦م - ١٣٩٦هـ.
- ٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: للشيخ محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م. ط ١.
- ٧- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٢هـ) ط، بولاق، ١٢٩٩هـ.
- ٨- ديوان الأعشى: (ميمون بن قيس) تح، الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية بمصر، ١٩٥٠م.

- ٩- ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، د.ت.
- ١٠- ديوان القطامي (عمر بن شبيب)، تحقيق ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١٩٦٠، م١.
- ١١- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) تح. أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- ١٢- شرح التصريح على التوضيح: للأزهري (ت٩٠٥هـ) تح. باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- ١٣- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) قدمه ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف د. أميلبديع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- ١٤- شرح الرضي على الكافية: تأليف محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي (ت٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، إيران - طهران.
- ١٥- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) تح وضبط وإخراج أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: اسماويل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.
- ١٦- شعر ثابت قطنة العتكي، جمع وتحقيق ماجد أحمد السامرائي، بغداد ١٩٧٠.
- ١٧- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- ١٨- كتاب كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت٥٩٩هـ) تح: د. هادي عطية مطر، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، طبعة الإرشاد - بغداد، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- ١٩- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تح الدكتور كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- ٢٠- لسان العرب: للإمام العلامة ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط٣، د.ت. ١٧ - مجمع البيان في تفسير القرآن: للشـيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٥٤٢هـ)، ط٧، طهران، ٥١٤٢٥.
- ٢٠- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تح: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، ط١٤١٩، ٥١ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٢١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ) تح، عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٤٢٢، ١٤ - ٢٠٠١م.
- ٢٢- المساعد على تسهيل الفوائد: شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) على كتاب التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م. المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.
- ٢٣- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: تأليف الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد وأشرف عليه وراجعه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- ٢٥- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) تح، محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ٢٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). ج ١ تح أحمد شمس الدين، ط١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.